



مجلة الإدارة والاقتصاد Journal of Administration & Economics

**Mustansiriyah
University**

**College of
Administration &
Economics**

P-ISSN: 1813 - 6729

E-ISSN: 2707-1359

دور المدقق الخارجي والحد من المخاطر المصرفية المؤثرة في الاستثمارية المصارف

صدام كاظم هاشم

قسم الرقابة المحاسبية والمالية، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، الجادرية، بغداد، العراق

Email : sadam1980@nahrainuniv.edu.iq, ORCID ID: \ <https://orcid.org/0009-0009-8940-0118>

المستخلص

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 2024 / 2 / 17

تاريخ قبول البحث: 2024 / 6 / 13

عدد صفحات البحث 55 - 63

الكلمات المفتاحية:

التدقيق الخارجي، المخاطر المصرفية، الاستثمارية

المراعاة:

أسم الباحث: صدام كاظم هاشم

Email:

sadam1980@nahrainuniv.edu.iq

يهدف البحث الى بيان دور المدقق الخارجي في الحد من المخاطر المصرفية من خلال قياس والتقييم المخاطر المالية في القوائم المالية وفق المؤشرات المالية والكشف عنها من اجل تقييم مدى ملائمة فرض الاستثمارية كأساس لإعداد تلك القوائم في عينه من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. نتناول في هذا البحث الإطار النظري لمفهوم المخاطر المصرفية وانواعها، وتأثيرها في النشاط المصرفي، والمؤشرات قياس المخاطر المصرفية، ومسؤولية المدقق الخارجي في مراقبة المخاطر المصرفية، والتحقق من فرض الاستثمارية. وأن أدوات البحث تركزت على دراسة القوائم المالية للمصارف عينة والبحث وقياس مخاطر كفاية راس المال، نسبة السيولة (LCR) ونسبة التمويل المستقر (NSFR)، واقتراح برنامج تدقيق المبني على المخاطر المصرفية وتحقيق فرض الاستثمارية المصارف. وكانت اهم استنتاجات البحث هي أن المخاطر المصرفية بانها الاحداث والظروف الخطرة المتوقع حدوثها والتي تؤثر على نشاط المصرف كشركة مستمرة مما ينبغي مراقبتها وتقليل الآثار المترتبة على نشاطها، واما اهم التوصيات كانت، ضرورة إقامة دورات في إدارة المخاطر لتزويد الملاكات العاملة في المصارف بالمعرفة التامة بالية التعامل مع تلك المخاطر تبعا لأنواعها ومصادرها وكيفية مواجهتها ومنع حدوثها بأفضل الممارسات والطرق

1. المقدمة

يهتم مستخدمو القوائم المالية بما يتمتع به المصرف من درجة السيولة والقدرة على الوفاء بالديون وبيان المخاطر المتعلقة بالموجودات والمطلوبات المثبتة بالميزانية، اذ ان السيولة تعبر عن حدود اموال كافيه لمواجهه طلبات سحب من المودعين، ومواجهه الارتباط المالية الاخرى عند استحقاقها، وقدرة المصرف على الوفاء بالديون الى درجة زيادة الموجودات عن المطلوبات، وبالتالي على مدى كفاية راس المال مصرف. ويتعرض المصرف الى المخاطر مصرفية مختلفة ويعكس اثر هذا المخاطر في القوائم مالية غير ان مستخدموها يتفهمون هذه المخاطر بصورة أفضل إذا قدمت ادارته ايضاحات تصف فيها طريقته التي تدير وتراقب بها المخاطر المتعلقة بالعمليات التي يقوم بها المصرف، ومعلومات مناسبة يمكن اعتماده عليها للمقارنة، وتساعد في تقييم اداء المصرف ومركزه المالي، وفي اتخاذ القرارات.

أن توافر تلك المعلومات حتى ولو كان المصرف يخضع حسابته لتدقيق خارجي الذي يقدم له المعلومات وبيانات لا تكون متاحة دائما للجمهور، ويحتاج امر ان تكون الافصاحات بالقوائم المالية المصرف شاملة لاحتياجات مستخدمون نظراً للاختلاف أنشطة التي تداولها المصارف عن تلك التي تداولها منشآت الاخرى، وبالتالي تختلف متطلبات المحاسبية ومتطلبات اعداد التقارير المالية عنها، لذا فان هذا البحث يحدد متطلبات خاصة بالمصارف المتعلقة بالمخاطر المصرفية وكيفية الرقابة عليها. تنبع مشكلة البحث من تأثير المصارف بالمخاطر المصرفية المحيطة بها وكيفية قياسها ولا بد من وجود بعض المؤشرات المالية التي تعطي رؤيا واضحة عن استثمارية المصرف في نشاطه، واحتمالية تعرضها الى المخاطرة إذ تنعكس سلباً على استثمارية المصارف التجارية، وما يحمل المدقق الخارجي مسؤولية تقييم استثمارية بضوء تلك المخاطر، ويمكن صياغة مشكلة البحث الى بالتساؤلات الآتية: -

أ. هل يوجد تأثيرات لمخاطر المصرفية على استثمارية عمل المصارف التجارية عينة البحث.

ب. هل يقوم المدقق بدوره في تقييم فرض الاستمرارية للحد من المخاطر المصرفية.

2. أهمية البحث

يمكن تحديد أهمية البحث من خلال محورين:

1. أهمية علمية : تتبع أهمية هذا البحث من النظر إلى أهمية تسليط الضوء على مؤشرات قياس المخاطر المصرفية وبيان تحليل علاقتهما واستمرارية عمل المصارف التجارية عينة البحث، وتبرز تلك الأهمية كون القطاع المصرفي العراقي يمثل أحد أهم القطاعات المؤثرة والمتأثرة في النشاط الاقتصادي، لذا فإن سلامة هذا القطاع يعني سلامة واستقرار الاقتصاد الوطني.
2. أهمية عملية : أن قياس المخاطر المصرفية المؤثرة في استمرارية المصارف يساعد في تجنبها أو معالجته أسبابه، مثلاً سوء الإدارة وسوء الاستثمار وغيرها، من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الملاك وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية.

3. هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى عرض نظري لمفهوم المخاطر المصرفية، ومؤشرات قياسها وتحليل بعض المؤشرات المالية في المصارف التجارية وتوضيح العلاقة بين المتغيرات البحث، للخروج بنتائج تساعد إدارة المصارف ومستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار.

4. الجانب النظري

1.4 تعريف المخاطر المصرفية

وردت عدة تعاريف للمخاطر المصرفية ومنها:

1. هي احتمالية مستقبلية تؤدي بالمصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها تؤثر في تحقيق أهداف المصرف وتنفيذها بفاعلية، وقد تؤدي في حالة عدم القدرة على التحكم فيها وتأثيراتها على المصرف وافلاسه.[10]
 2. هي توقع سلبي يحدث في الاستثمارات للقطاع المصرفي يعمل على أن يكون العائد المتحقق الفعلي هو أدنى من العائد المتوقع الذي تم التخطيط له في أهداف المصرف.[3]
 3. بانها التأثيرات الضارة أو السلبية على الربحية الناتجة عن مصادر عدم التأكد المختلفة، ويتطلب من ادارة المخاطر في المؤسسات المالية تحديد مصدر عدم التأكد ومدى تأثيره السلبي على الربح.[9]
- ويرى الباحث ان تعريف المخاطر المصرفية بانها الاحداث والظروف الخطرة المتوقع حدوثها والتي تؤثر على نشاط المصرف كشركة مستمرة مما ينبغي مراقبتها وتقليل الاثار المترتبة على نشاطه.

2.4 أنواع المخاطر المصرفية

1. **المخاطر المنتظمة :** وهي من أنواع المخاطر التي لا يمكن للمصرف السيطرة عليها ولا يستطيع التنبؤ بها وقت حدوثها، لذلك لا يمكن للمصرف الحد منها أو العمل على التقليل منها عن طريق توسيع استثماراته، وبالتالي يصيب هذا النوع من المخاطر الموجودات المالية بشكل مباشر سواء كانت كبيرة أو صغيرة، ولها القدرة في التأثير على السوق المالي.[3]
 2. **مخاطر أسعار الفائدة :** هو تباين في الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات ضمن وظيفة تحويل الموجودات ومن ثم تعرض المصرف للمخاطر بسبب تلك التباينات، وهو احتمال ارتفاع معدلات الفائدة السوقية مع بقاء معدلات الفائدة للاستثمارات المصرف على حالها، ولها تأثيراً سلبياً على إيرادات المصرف ورأسماله.[6]
 3. **مخاطر الائتمان :** هي الفرق بعد خصم التكاليف هو ربح البنك. ومع ذلك بما أن القرض الائتمان يأخذ فقط ائتمان المقترضين كضمان، فإن البنك يواجه خطر، عدم إمكانية سداد القرض (جزئياً أو كلياً) للمقرض، أي مخاطر الائتمان للبنك ستقوم البنوك بتقييم مستوى المخاطر الائتمانية لكل طالب ائتمان قبل، تحديد ما إذا كان سيتم تقديم التمويل لهم من التحديد احتمالية عدم تمكن المقترضين المحتملين من سداد قروضهم.[13]
 4. **المخاطر التنافسية :** إن هذا النوع من المخاطر يظهر نتيجة ابتكار خدمات مصرفية جديدة عن طريق أليات ووسائل مختلفة تعمل على تقديم أجود أنواع الخدمات المصرفية للعملاء والزبائن، إذ الانتقال من خدمات تقليدية إلى خدمات إلكترونية، يضاف الى ذلك دخول العديد من القطاعات غير المصرفية ضمن هذا المجال مثل شركات التأمين ودائرة التقاعد ودائرة الضمان الاجتماعي.[3]
 5. **مخاطر السيولة :** هي المخاطر الحالية أو المحتملة الناشئة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة.[4]
 6. **مخاطر السوق :** هو احتمال انخفاض قيمة الاستثمار نتيجة الظروف العامة للسوق والناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية والسلع وذلك بسبب التطورات غير المواتية لعوامل السوق، ومن ضمن هذه المخاطر هي مخاطر سعر الصرف التي تنشأ بسبب حساسية المصارف لتقلبات الأسعار.[6]
- ويرى الباحث ان المخاطر المصرفية يمكن تقسيمها الى مخاطر مصرفية داخلية ومخاطر خارجية، ولها من أسباب المحدد ضمن البيئة الخارجية والداخلية للمصرف.

3.4 المخاطر المصرفية وتأثيرها في نشاط المصرفي

يجب على المصارف أن تضع نفسها باستمرار من حيث المخاطر والربحية ليس لإدارة المخاطر أي معني مستقل عن الأداء المتوقع وهدفها تحسين العلاقة بين المخاطر والربحية في إدارة المخاطر يجب متابعة مؤشرات الربحية التي يجب الحفاظ عليها

عند حدود معينة.[11]

ترتبط المخاطر المصرفية في الأدبيات بشكل خاص بالمخاطر المالية لان المصارف بحكم طبيعتها عملها هي المتضرر الاول والاكثر تضرراً من تدهور الاوضاع الاقتصادية والمالية في بلدان تعمل فيها. وقد تواجه المصارف في النشاط الذي تمارسه العديد من الاحداث تولد المخاطر منها تأخر في تسديد عملاء او لا يسددون القروض او الفوائد، أو يطلب المودعون سحب ودائع في وقت مبكر، والتغير اسعار الفائدة في السوق بشكل كبير، والخطأ البشري، والاحتيايل، والتغييرات التنظيمية وما الى ذلك، فان المخاطر يمكن ان تؤثر شكل كبير على الوضع المالي او سمعه المصارف. [11]

في المقابل تلك المخاطر تهدف ادارة المصارف الى تحقيق الربح اعلى، في ضوء الاستقرار ومعدل نمو الربح اللذان يعتبران أفضل مؤشرات الأداء المصارف.

4.4. مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

تعد المؤشرات المالية من أهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، لتقييم أداء المصارف في مجالات متعددة مثلاً السيولة، والربحية، والنشاط، وإدارة الموجودات والمطلوبات، [10]

وتوضح المؤثرات اداء وضع المصرف في وقت ما ويتيح تفسيرها للمديرين لاتخاذ التدابير المناسبة لحسن سير عمل المصارف في المستقبل.

وتستخدم الجهات الرقابية مؤشرات تقييم اداء المصرفي لأداء، واصدار قواعد تنظيمية تضمن استقرار المالي المصارف على حد سواء، تم تجميع هذه المؤشرات وفق الأدبيات عن النحو التالي، (مؤشرات الربحية، مؤشرات تقييم جودة الموجودات، ومؤشرات كفاية راس المال) [11]

وتوفر الربحية ادلة حول قدرة المصارف على تحمل المخاطر وتوسيع الأموال، والمؤشرات المستخدمة في تقييم ربحية هو العائد على الحقوق الملكية والعائد على الموجودات ونسبه الرافعة المالية او الحقوق ملكية، وللكشف عن اتجاهات الربحية يتم ملاحظه جميع المؤشرات على مدى فتره من الزمن.

من المؤشرات المذكورة في اعلاه يعد العائد المالي اهم تعبير عن الربح الذي يسلط الضوء على نتائج الإدارة المالية الاوسع ويشير المساهمين ما إذا كان استثماراتهم فعاله، وما معدل العائد على الموجودات يعكس قدرة الإدارة على استخدام مواردها من اجل تحسين الربح. [11]

وتعكس جوده الموجودات المخاطر المحتملة التي قد تولد الائتمانات المقدمة من قبل المصارف والمخاطر الكامنة في الموجودات الاخرى والعمليات خارج الميزانية العمومية، والمؤشرات الاكثر استخداماً لتحديد جوده الموجودات هي قروض متعثره وتغطيه القروض المتعثره.

5.4. مراقبة المخاطر المصرفية وتأثيرها في استمرارية المصرف

من اجل مراقبة المخاطر ينبغي تحقيق الخطوات الاتية:

1. تقليل الخسائر المحتملة المرتبطة بمنح الائتمان وزيادة استقرار واستمرارية أعمال البنك، والتي يتم تنفيذها من خلال تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر الائتمان من خلال تطبيق الممارسات الجيدة لإدارة المخاطر واتباع الإجراءات المناسبة. [12]
 2. التأكد من أن البنك لديه احتياطات كافية لتغطية الخسائر المحتملة والتأكد من أن المصرف يفي بالمطلوبات التنظيمية المعمول بها بحيث تلعب إدارة مخاطر الائتمان دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار واستمرارية العمل المصرفي. [12]
- ويرى الباحث ان مراقبة المخاطر يتطلب توافر ملاكات عاملة مؤهلة علمياً وعملياً في مجال علوم إدارة المخاطر، والذي يستطيعوا تشخيص المخاطر ومعالجتها.

6.4. مسؤولية المدقق الخارجي في مراقبة المخاطر المصرفية

بعد أن يتعرف المدقق على طبيعة المصرف ونشاطه وعمله ولأجل تسهيل عملية الفهم والحكم على مدى انسجام النظام المحاسبي المطبق من قبلها مع طبيعة نشاطها، يتطلب منه الربط بين طبيعة عمل المصرف مع الرقابة الداخلية المطبق فعلاً لأجل التأكد من سلامته وحتى يقرر ما اذا كانت متناسبة مع نشاط المصرف لأجل تحديد مدى الاعتماد عليه. [8]

ويكون المدقق مسؤولاً عن تحديد مدى وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبة بالقوائم المالية، وإذا رأي المدقق أن هنالك تحريفاً جوهرياً، يجب عليه أن يوجه ادارة المصرف حتى يمكن تصحيح الموقف، اذا رفضت إدارة القيام بتصحيح القوائم المالية، يجب على المدقق أن يصدر رأي متحفظ أو رأي سلبي، بناء على مقدار التحريف. [1]

7.4. مسؤولية المدقق الخارجي في تحقق فرض الاستمرارية.

تقع مسؤوليه تقييم قدره المصرف على استمراريه كمصرف مستمر على عاتق ادارة المصرف ومدى ملائمة استخدام ادارة الافتراض الاستمرارية، وهو امر يجب على المدقق اخذه في الاعتبار عنده كل عقد مرتبط مع العميل.

تحتوي بعض الاطر اعداد التقارير المالية على متطلب تصريح للإدارة لأجراء تقييم محدد على ل قدره المصرف على استمراريه، ومعايير تتعلق بالأمور التي يجب اخذها في الاعتبار والافصاحات التي يجب القيام بها فيما يتعلق بمبدأ استمراريه على سبيل المثال ضمن المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRS)، ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) [14]

هو عرض البيانات المالية، يتطلب من الإدارة اجراء تقييم لقدرة المصرف على استمراريه كمصرف مستمر عند اعداد البيانات المالية على اساس استمراريه ما لم النظر في تأثير اي خطط اداريه وعوامل التخفيف الاخرى، يجب طلب اقرارات مكتوبه من الإدارة فيما يتعلق بخطط العمل المستقبلي.

ومن المحتمل ان تؤدي ازمه الائتمان وانكماش الاقتصادي الى تحديد احداث او ظروف من شأنها ان تؤدي الى قيام المدقق بتنفيذ اجراءات تدقيق موضحة في معيار التدقيق الدولي (ISA570) [15]

1. اجراء تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة بموجب معيار (ISA315) هو تحديد اذا كان هنالك حكم مدقق وعدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو الظروف ان تلقي بظلالها من الشك بمفردها او في مجموعها على قدره المصرف على الاستمرارية كمصرف مستمر، ومناقشة التقييم مع الإدارة لمعرفة خطط الإدارة في معالجتها.
2. الحصول على أدلة تدقيق بخصوص الاحداث أو الظروف التي يمكن أن تشكل بشكل كبير في قدرة المصرف على الاستمرارية.
3. ان يستفسر المدقق من الإدارة بشأن معرفتها بالأحداث أو الظروف التي تقع بعد فترة تقييم الإدارة والتي يمكن أن تشكل بشكل كبير في قدرة المصرف على الاستمرارية.
4. أن يقيم المدقق ما اذا كان قد تم الحصول على ادلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يخص مدى ملائمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمصرف المستمرة في اعداد البيانات المالية وان يكون استنتاج خاص بذلك.
5. كفاية الافصاحات عند تحديد الاحداث أو الظروف ووجود شكوك كبيرة.
6. اذا تم اعداد البيانات المالية باستخدام الأساس المحاسبي للمصرف المستمر، لكن استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمصرف وفق تقدير المدقق هو غير ملائم فعلى المدقق أن يعبر عن رأي سلبي.
7. عند عدم الإفصاح الكافي عن الشكوك الكبيرة في البيانات المالية، فعلى المدقق التعبير عن رأي متحفظ أو سلبي حسبما يكون مناسباً.
8. مالم يشارك جميع المكلفين بالحوكمة في إدارة المصرف، يتعين على المدقق ابلاغ أولئك المكلفين بالأحداث أو الظروف المحددة التي يمكن أن تشكل بشكل كبير في قدرة المصرف على الاستمرارية، كما نص عليها معيار (ISA701).
أن اعتماد المؤشرات المالية الرئيسية السلبية تعتبر من الاحداث أو الظروف التي يمكن أن تشكل بشكل كبير سواءً منفردة أو مجتمعة في قدرة المصرف على الاستمرارية.

5. تحليل مؤشرات مخاطر (مؤشرات الربحية، مؤشرات تقييم جودة الموجودات، ومؤشرات كفاية رأس المال في المصارف التجارية عينة البحث للمدة (2021-2022))

1.5. تحليل نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث.

عملت المصارف في احتساب هذه النسبة استناداً لكتاب البنك لمركزي العراقي 192 / 2 / 9 في 2020/7/22 الذي صادق على الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل (3، 2) ، والذي اوجب على المصارف العاملة في العراق الالتزام بها، في ادناه جدول (1) يبين نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث

جدول (1) كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث

نسبة كفاية رأس المال		اسم المصرف
2022	2021	
266%	265%	الائتمان العراقي
94%	103%	الاستثمار العراقي
49%	37%	الاقتصاد للاستثمار والتمويل
76%	92%	الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل
59%	127%	اشور الدولي للاستثمار

كفاية رأس المال هو مقدار رأس المال الذي يجب أن يكون لدى المصارف وعادة ما يتم التعبير عن ذلك كنسبة كفاية رأس المال للملكية كنسبة مئوية من الأصول المرجحة للمخاطر. يتم وضع هذه المتطلبات موضع التنفيذ للتأكد من أن هذه المصارف لكي لا تصبح معسرة، ومن خلال الجدول أعلاه يمكن ان نبين مايلى:

ان جميع المصارف أعلاه كانت نسبة المتحققة لكفاية رأس المال، وكما في جدول أعلاه هي تفوق عن الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي العراقي البالغ (12%) ولجنة بازل البالغة (8%) لتغطية المخاطر المصرفية المرتبطة بالأنشطة المصارف، الا أن لوحظ في مصرف الائتمان العراقي وجود زيادة النسبة في سنة 2022 حيث بلغت (1%) ، وانخفاض النسبة في مصرف الاستثمار العراقي حيث بلغت (9%)، وزيادة النسبة في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل حيث بلغت (12%)، وانخفاض النسبة أيضاً في باقي المصارف (الإقليم التجاري، واشور الدولي للاستثمار)، حيث بلغت الانخفاض (67%، 68%) على التوالي: ومن خلال الاطلاع على جدول احتساب نسبة كفاية رأس المال في القوائم المالية للمصارف عينة البحث، تبين وجود عدة أسباب أدت الى زيادة أو انخفاض في النسب الظاهرة لكل مصرف كما في ادناه:

1. مصرف الاستثمار العراقي : سبب الانخفاض هو زيادة في كفاية الاحتياطيات المعلنة والاحتياطيات العامة، ومجموع الموجودات الخطرة المرجحة داخل الميزانية وخارجها.
2. مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل : سبب الزيادة هو انخفاض في الأرباح المحتجزة، وزيادة في الموجودات المرجحة بالمخاطر.
3. مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل : سبب انخفاض هو زيادة في كل من ، الاحتياطي القانوني، و أرباح المتراكمة ، و صافي الموجودات الثابتة غير الملموسة، والموجودات المرجحة بالمخاطر، والحسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر.
4. مصرف اشور الدولي للاستثمار : سبب انخفاض هو زيادة في كل من، الاحتياطيات المعلنة، والأرباح المدورة، والأرباح السنوية، والحد الأقصى للمخصص العام، واجمالي الموجودات المرجحة لمخاطر السوق، واجمالي الموجودات المرجحة

لمخاطر التشغيل.

ومن خلال ما ورد في أعلاه يمكن استنتاج بعدم وجود مخاطر في كفاية رأس المال ويعني وجود استقرار النظام المالي في الدولة من خلال تقليل مخاطر إفسار أو إفلاس المصارف. أما تحقيق نسبة كفاية رأس مال عالية يُعتبر آمناً، ومن المرجح أن يلبي التزامات المالية للمصارف.

2.5 . تحليل نسبة السيولة (LCR) ونسبة التمويل المستقر (NSFR) في المصارف عينة البحث

نستعرض في الجدول (2) المؤشرات السيولة والتمويل المستقر لمصارف عينة البحث في ادناه:

جدول (2) نسبة السيولة (LCR) ونسبة التمويل المستقر (NSFR)

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)		نسبة السيولة (LCR)		اسم المصرف
2022	2021	2022	2021	
840%	1277%	767%	522%	الائتمان العراقي
136%	157%	238%	230%	الاستثمار العراقي
79%	72%	33%	30%	الاقتصاد للاستثمار والتمويل
70%	177%	170%	251%	الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل
275%	484%	793%	803%	اشور الدولي للاستثمار

أن (LCR) هو من احد المعايير التي تهدف الى الرقابة على سيولة المصارف للتأكد من احتفاظها بمستوى كافي من السيولة الغير مرهونة ، والتي باستطاعة المصرف تحويلها بشكل فوري الى نقد للوفاء بالتزاماته خلال مدة 30 يوماً في ظل سيناريوهات ضغط محددة وبالتالي فإنه من الممكن ان تمكن تلك الموجودات السائلة المصرف من استمرارية مزاوله نشاطه حتى 30 يوماً اللاحقة .

ان (NSFR) هو احد المعايير التي تهدف الى الرقابة على سيولة المصارف للتأكد من احتفاظها بمستوى كافي من التمويل المستقر المتاح ، حيث ان هذا المعيار يتضمن الاموال المتاحة للمصرف بشقيها (الاموال الذاتية المتمثلة بحقوق الملكية والاموال الخارجية المتمثلة بالودائع والمطلوبات الأخرى للغير) من اجل تمشية مهام نشاطه المصرفي ، وكذلك يتضمن هذا المعيار ايضا التمويل المستقر المطلوب وهو ما يتوقع ان يحتاجه المصرف من تمويل لتلبية حاجة جانب الموجودات في قائمة المركز المالي من استثمارات و ائتمانات ، بالإضافة الى شمول البنود خارج الميزانية ايضا بالتمويل المستقر المتاح و المطلوب ايضا وفق معاملات تمويل معينة .

ومن خلال جدول أعلاه نلاحظ ان اغلب المصارف حققت نسبة السيولة (LCR) أكثر من الحد الأدنى لها وهو (100%)، فيما عدا مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل كان نسيه اقل من الحد الأدنى.

وأما نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) فإن اغلب المصارف حققت نسبة أكثر من الحد الأدنى لها وهو (100%)، فيما عدا مصرف الإقليم للاستثمار والتمويل كان نسيه اقل من الحد الأدنى. ومن الاطلاع على نسب السنة المقارنة لكل مصرف تبين الاتي:

1. مصرف الائتمان العراقي : وجود زيادة في نسبة (LCR) اذ بلغت نسبة الزيادة (245%)، وانخفاض في نسبة (NSFR) اذ بلغت نسبة الانخفاض (437%).
2. مصرف الاستثمار العراقي : وجود زيادة في نسبة (LCR) اذ بلغت نسبة الزيادة (8%)، وانخفاض في نسبة (NSFR) اذ بلغت نسبة الانخفاض (21%).
3. مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل : وجود زيادة في نسبة (LCR) اذ بلغت نسبة الزيادة (3%)، وزيادة في نسبة (NSFR) اذ بلغت نسبة الزيادة (7%).
4. مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل : وجود انخفاض في نسبة (LCR) اذ بلغت نسبة الزيادة (81%)، وانخفاض في نسبة (NSFR) اذ بلغت نسبة الانخفاض (107%)، وأن سبب انخفاض (NSFR) يعود الى ارتفاع ارصدة الاعتمادات المستندية الواردة الخاصة بتصدير النفط.
5. مصرف اشور الدولي للاستثمار : وجود انخفاض في نسبة (LCR) اذ بلغت نسبة الزيادة (10%)، وانخفاض في نسبة (NSFR) اذ بلغت نسبة الانخفاض (209%).

ومن خلال ما ورد في أعلاه يمكن استنتاج مايلي:

- 1- لا توجد مخاطر السيولة التي تؤثر على استمرارية عمل اغلب المصارف.
- 2- توجد مخاطر السيولة (LCR) في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، مما يؤثر على استمرارية عمل المصرف.
- 3- توجد مخاطر التمويل المستقر (NSFR) في مصرفي الاقتصاد للاستثمار والتمويل، ومصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل، مما يؤثر على استمرارية عمل المصرف، أن الانخفاض في هذه النسبة عن معدلاتها المعيارية يعني تعرض المصارف للكثير من المخاطر منها عدم القدرة على مواجهة السحب المفاجئ ومخاطر التمويل وغيرها من المخاطر.
- 4- أن الاحتفاظ بكميات كبيرة من السيولة والتمويل المستقر التي تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلباً على ربحية المصرف.

3.5 . دراسة تحليلية لتقارير مراقبي حسابات المصارف عينة البحث وتحقيق من فرض الاستمرارية

تخضع المصارف العاملة في العراق الى التدقيق المشترك استناداً الى تعليمات البنك المركزي العراقي وضوابط مجلس مهنة وتدقيق الحسابات في العراق، الملتزمون بالتطبيق المعايير التدقيق الدولية ومنها مسؤولية عن تحقق من فرض الاستمرارية، لابد من تحديد مسؤولية كل من الإدارة والمدقق في تقييم فرض الاستمرارية في تقرير المدقق، ومن خلال دراسة التحليلية لتقارير مراقبي حسابات التي تخص المصارف عينة البحث لمعرفة هل تم الإفصاح في تقرير المدقق عن مسؤولية الإدارة والمدقق في

التحقق من فرض الاستمرارية مع مقارنه مع رأي المدقق ، تبين لنا النتائج ادناه الموضحة في جدول (3).

جدول (3) نتائج تحليل تقارير مراقبي حسابات للمصارف عينة البحث

المصرف	هل تم الإفصاح في تقرير المدقق عن مسؤولية الإدارة والمدقق في التحقق من فرض الاستمرارية	نوع الرأي الصادر
الائتمان العراقي	كلا	إيجابي
الاستثمار العراقي	نعم	إيجابي
الاقتصاد للاستثمار والتمويل	كلا	إيجابي
الإقليم التجاري	نعم	إيجابي
اشور الدولي للاستثمار	نعم	إيجابي

يبين جدول أعلاه أن ثلاث مصارف من مجموع خمسة مصارف عينة البحث تم الإفصاح في تقرير مراقبي عن الاستمرارية، إذا تم تحديد مسؤولية الإدارة عن فرض الاستمرارية وفي تقييم قدرة المصارف على العمل كشركة مستمرة، والإفصاح حيث ما يمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند اعداد القوائم المالية الموحدة. وتحديد مسؤولية المدقق في تقريره من خلال التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناء على ادلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهري حول قدرة المصارف على الاستمرارية كشركة مستمرة، وكان رأي المدقق في المصارف ثلاث إيجابي.

وأما مصرفي (الائتمان العراقي، والاقتصاد للاستثمار والتمويل)، ولم يفصح مراقبي حسابات عن المسؤوليات كل من الإدارة والمدقق عن الاستمرارية في المقابل كان رأي المدقق إيجابي وهو ربما يحتاج الى تعديل هذا رأي إذا ما وجد إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهري حول قدرة المصارف على الاستمرارية كشركة مستمرة.

4.5 . نموذج برنامج التدقيق المقترح والمعد وفق معيار التدقيق الدولي (ISA570) في المصارف

إن اهتمام مدقق الحسابات الخارجي بالمخاطر المصرفية ينبع من مسؤولية عن تقييم استمرارية المصارف، حيث حدد معيار التدقيق الدولي 570، عند تخطيط التدقيق وتنفيذ إجراءات وتقييم نتائج أن يكون حذراً الاحتمال الشك في فرض الاستمرارية الذي أعدت على أساس القوائم المالية، وبناء على نتائج التي توصل لها البحث تم اعداد نموذج برنامج تدقيق مقترح لتحقيق من فرض الاستمرارية المصارف والذي اعد وفق الأسس الآتية:

1. المخاطر المصرفية ذات تأثير في استمرارية المصارف.
2. الدراسة التحليلية التي قام بها الباحث لعينة من تقارير مراقبي الحسابات للمصارف عينة البحث.
3. المعيار التدقيق الدولي 570.

جدول (4) برنامج التدقيق المقترح

اسم البرنامج	تقييم فرض الاستمرارية
هدف البرنامج	تدقيق ملائمة فرض الاستمرارية
ت	التفاصيل
	أولاً. تخطيط عملية التدقيق وأداء الإجراءات تقييم المخاطر
1.	التأكد بعدم وجود ظروف أو أحداث مرتبطة بمخاطر النشاط والتي قد تؤدي إلى وجود شك جوهري في قدرة المصرف على الاستمرار.
2.	التأكد ما إذا كانت تلك الظروف أو الأحداث تؤثر على تقييمه لمكونات خطر التدقيق.
3.	يتم تقييم مخاطر التدقيق ومناقشة نتائج مع الإدارة وفحص خطة الإدارة للتغلب على أية مخاطر تؤثر في استمرارية المصرف.
4.	التأكد من التقييم للوقوف على ما قامت الإدارة بتحديد من أحداث أو ظروف وخطة الإدارة لمواجهة كل منها
5.	التأكد من عدم ظروف أو أحداث مرتبطة بمخاطر النشاط والتي قد تؤدي إلى وجود شك جوهري في قدرة المصرف على الاستمرار.
	ثانياً. تقييم المراقب لتقييمات الإدارة
1.	القيام بتقييم مدى سلامة تقييم الإدارة لقدرة المصرف على الاستمرار.
2.	التأكد من تطابق الفترة الزمنية التي اتخذتها الإدارة لإجراء تقييمها فإذا كان تغطي فترة تقل عن 12 شهراً من تاريخ الميزانية فيجب الطلب من الإدارة تمديد فترة تقييمها لتغطي فترة 12 شهراً من تاريخ الميزانية.
3.	التأكد من مراعاة الإجراءات التي قامت بها الإدارة لإعداد هذا التقييم ، والافتراضات الأساسية التي بني عليها التقييم ، وكذلك خطة الإدارة لمقابلة الأحداث المستقبلية .
4.	التأكد من أن أحداث أو ظروف قد تؤدي إلى شك جوهري في مدى قدرة المصرف على الاستمرار ، الذي يتطلب القيام بإجراءات التدقيق إضافية
	ثالثاً. الأمور الأخرى التي ينبغي القيام بها في حالة وجود أحداث أو ظروف تؤثر على الاستمرارية

1.	فحص خطة الإدارة وإجراءاتها المستقبلية بناء على تقييمها لفرض الاستمرارية.
2.	الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتأكيد أو استبعاد الشك في قدرة المصرف على الاستمرار وذلك عن طريق تنفيذه للإجراءات التي يعتبرها ضرورية , ويشمل ذلك دراسة مدي فاعلية خطط الإدارة وأية عوامل مخففة أخرى.
3.	الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة عن خططها وإجراءاتها المستقبلية.
رابعاً. تدقيق المخاطر المصرفية	
1.	فحص إجراءات إدارة للمخاطر بما فيها اعتبارات الرقابة المرتبطة بتطبيق المتطلبات القانونية والتنظيمية الخاصة بالعمليات المصرفية.
2.	التأكد من أحداث والحالات التي تثير شكوكاً ملحوظة حول قدرة المصرف على الاستمرار مثلاً - التزايد السريع في مستويات المتاجرة بالمشتقات المالية، ويشير ذلك إلى أن المصرف ينفذ أنشطة المتاجرة دون تنفيذ الضوابط الرقابية
3.	تدقيق القوائم المالية والتأكد من عدم وجود انخفاض الخطير في نسب الربحية، خاصة إذا كان رأس مال المصرف أو نسب السيولة عند أو قريبة من الحد الأدنى المطلوب حسب المعايير الموضوعة.
4.	التأكد من عدم دفع أسعار الفائدة بحسب سعر السوق، والتزامات المصرف تجاه المودعين أعلى من أسعار السوق العادية، مما يشير إلى أن المصرف يواجه مخاطر عالية.
5.	التأكد من عدم وجود انخفاض الملحوظ في حجم الودائع من مصارف أخرى أو في مصادر التمويل النقدي القصير الأجل ، يشير إلى تزايد مخاطر فقدان الثقة بالمصرف

6: الاستنتاجات

1. أن المخاطر المصرفية بانها الاحداث والظروف الخطرة المتوقع حدوثها والتي تؤثر على نشاط المصرف كشركة مستمرة مما ينبغي مراقبتها وتقليل الآثار المترتبة على نشاطه.
2. ان مراقبة المخاطر يتطلب توافر ملاكات عاملة مؤهلة علميا وعمليا في مجال علوم إدارة المخاطر، والذي يستطيعوا تشخيص المخاطر ومعالجتها
3. عدم وجود مخاطر تشير بخصوص نسبة كفاية رأس المال ويعني وجود استقرار النظام المالي في الدولة من خلال تقليل مخاطر إفسار أو إفلاس المصارف. أن تحقيق نسبة كفاية رأس مال عالية في المصارف يُعتبر آمناً، ومن المرجح أن يلبي التزاماته المالية.
4. أن الاحتفاظ بكميات كبيرة من السيولة والتمويل المستقر التي تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف.
5. أن ثلاث مصارف من مجموع خمسة مصارف عينة البحث تم الإفصاح في تقرير مراقبي عن الاستمرارية، اذا تم تحديد مسؤولية الإدارة والمدقق عن تقييم فرض الاستمرارية.

7. التوصيات

1. ضرورة الاهتمام بالتدقيق المالي والمصرفي لدى الإدارة المصارف ولزبائنه بما يمكنهم من التعرف على الجوانب المتعلقة بما يقدم اليهم من خدمات او منتجات مصرفية كافة , ليكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر الاساسية بما يرفع من قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية مناسبة ومدروسة , تمكنهم من ادارة اموالهم بشكل سليم وامن .
2. إقامة دورات في إدارة المخاطر لتزويد الملاكات العاملة في المصارف بالمعرفة التامة بألية التعامل مع تلك المخاطر تبعا لأنواعها ومصادرها وكيفية مواجهتها ومنع حدوثها بأفضل الممارسات والطرق.
3. ضرورة توسيع الاستثمار المصرفي لرؤوس الأموال في إدارة الأنشطة في سبيل بناء علاقة مستدامة قوامها الثقة تضمن المحافظة على الاستمرارية التنافسية
4. من الضروري على المصارف توظيف مؤشرات السيولة عند دراسة جميع مجالات الاستثمار المتوفرة لديها لتقليل المخاطرة التي يمكن ان تتولد عن تلك الاستثمارات.
5. الالتزام بضرورة الإفصاح في تقرير المدقق عن قدرة المصارف على مواصلة عملياتها على أساس مبدأ الاستمرارية.

المصادر

- [1] الفين ارينز، و جيمس لوبك. (2009). المراجعة مدخل متكامل (المجلد 9). (محمد محمد عبد القادر الديسبي، المترجمون) السعودية: دار المريخ للنشر.
- [2] بوميسة حنان، و تريش نجود. (2021). دور ومسؤولية المدقق الخارجي في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية حسب المعيار الدولي التدقيق 570. مجلة ربحان للنشر العلمي(11)، الصفحات 26-47.
- [3] جواد شاكر فريج، و حسين احمد بنال. (2023). أثر المخاطر المصرفية الكلية على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق باستخدام اختبار الحدود للمدة. مجلة الريادة للمال والعمال، 4(4)، الصفحات 101-123.
- [4] حنان جمعه حنظل، و وحيدة جبر خلف. (كانون الثاني، 2023). تحليل علاقة مخاطر(لسيولة والانتمان) بمؤشرات السلامة المصرفية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة (2010-2020). مجلة الريادة للمال والاعمال، 4(1)، الصفحات 114-125.
- [5] خمائل ابراهيم شاكر، و موفق عبد الحسين محمد. (2013). مسؤولية ادارة الشركة عن الالتزام بفرض الاستمرارية عند اعداد بياناتها المالية بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة المختلطة. مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد 8(23)،

الصفحات 73-1-3.

- [6] صباح حسن العكيلي. (3, 2021). العلاقة بين مخاطر السوق والربحية واثرها في القيمة السوقية للمصارف دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 19(68)، الصفحات 1-21.
- [7] صلاح نوري خلف، و نافع حسين علي. (2018). دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية اطار مقترح انموذجي اختبارا رت الرقابة وتقييم المخاطر المصرفية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13(43)، الصفحات 58-79.
- [8] عبد الرزاق محمد عثمان. (1999). اصول التدقيق والرقابة الداخلية (المجلد 2). الموصل، العراق: جامعة الموصل.
- [9] منتظر عبيد شاكر، و صدام كاظم هاشم. (1, 12, 2023). احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة وفق معيار IFRS9 وانعكاساته في حجم الائتمان بالتطبيق في المصرف الاهلي العراق. مجلة الريادة للمال والاعمال، الصفحات 219-202.
- [10] هاجر عبد الخالق، و اثير عباس عبادي. (1, 12, 2023). فاعلية الأساليب الحديثة للتحليل والتنبؤ المالي في تقليل المخاطر المصرفية دراسة حالة البنك التجاري الخليجي للفترة (2016_2021). مجلة الاقتصاد والدراسات الادارية(العدد 4)، 1-90.
- [11] Apatachioae, a. (2015). the performance, banking risks and their regulation. 7th international conference on globalisation and higher education in economics and business. 20, pp. 35-43 .
- [12] Budianto, e. w. (2023, 11 1). Research mapping on credit risk in Islamic and conventional banking. Journal ekonomi Islam, pp. 73-86. Retrieved from <https://jurnal-fai-uikabogor.org/index.php/alinfoq/article/view/1862>
- [13] Chen, y. (2023). the impact of macroeconomic factors on bank credit risk. Proceedings of the 2nd international conference on financial technology and business analysis, (pp. 79-84).
- [14] International auditing and assurance board Saab. (15 December 2009). if. International Federation of Accountants: https://www.ifac.org/_flysystem/azure-private
- [15] Isa, i. (2018). continuity 570. London: international arab society of Certified Accountants (Casca).



Journal of Administration & Economics

**Mustansiriyah
University**

**College of
Administration &
Economics**

P-ISSN: 1813 - 6729

E- ISSN: 2707-1359

The Role of the External Auditor and the Reduction of Banking Risks Affecting the Continuity of Banks

Saddam Gatea Hashim

Dep. Of Accounting and Financial Control, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq

Email: sadam1980@nahrainuniv.edu.iq, ORCID ID: <https://orcid.org/0009-0009-8940-0118>

Article Information

Article History:

Received: 17 / 2 / 2024

Accepted : 13 / 6 / 2024

Available Online: 1 / 9 / 2024

Page no : 55 – 63

Keywords:

External audit , banking risks , continuity .

Abstract

The research aims to explain the role of the external auditor in reducing banking risks by measuring and evaluating financial risks in the financial statements according to financial indicators and disclosure. It also aims to assess the appropriateness of imposing continuity as a basis for the preparation of such lists in the sample of Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange.

In this research, we address the theoretical framework of banking risks and their types, their impact on banking activity, indicators measuring banking risks, the responsibility of the external auditor in monitoring banking risks, and verification of the imposition of continuity.

The research tools focused on studying the banks ' financial statements, researching and measuring the risks of capital adequacy, liquidity ratio (LCR), and stable financing ratio (NSFR), introducing an audit program based on banking risks, and achieving the imposition of continuity banks.

The most important conclusions of the research were that banking risks are the expected dangerous events and conditions that affect the bank's activity as a continuous company, which should be monitored and reduce the effects of its activity, and the most critical recommendations were the need to establish risk management courses to provide the staff working in banks with full knowledge of the mechanism of dealing with.

Correspondence:

Researcher name:

Saddam Gatea Hashim

Email:

sadam1980@nahrainuniv.edu.iq